



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

The Problem of Implementing Electronic Government in Iraq | Biometric Model

إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق | البايومترية أُنموذجاً

Shakir Naief Shakir

Asst.Prof.Dr. Murtadha Ahmed Khudhir

شاكر نايف شاكر

أ.م.د. مرتضى أحمد خضر

Tikrit University / College of Political Science

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

E-Mail: jaa@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

-Received

-Accepted

Keywords:

- Electronic Government

- Iraq

- Biometric

Abstract: The transformation of the Iraqi government towards the implementation of e-government is not only a way of welfare but a reality imposed by global changes on countries in the developed world or developing countries. The technological progress of modern communications and information and the increasing demand for societies to raise the quality of the work of government institutions have all been imposed on States are shifting towards the implementation of e-government and developing the administrative work of government institutions. The time factor is also one of the main tools of competition among government institutions. There is no longer any delay in executing operations within the institutions. Because of its development and the lack of opportunities for government institutions to provide services and not delay.

المخلص: إنّ تحوّل الحكومة العراقية نحو مشروع تطبيق الحكومة الالكترونية ليس طريقاً إلى الرفاهية بل أنّه واقع تفرضه التغيرات العالمية على الدول في العالم المتقدّم أو الدول النامية، كما أنّ التقدم التكنولوجي للاتصالات والمعلومات الحديثة والمطالبات المتزايدة للمجتمعات برفع جودة عمل المؤسسات الحكومية كل هذه الامور قد فرضت على الدول التحوّل نحو تطبيق الحكومة الالكترونية وتطوير العمل الاداري للمؤسسات الحكومية، كما يعدّ عامل الوقت من الادوات الرئيسية للتنافس بين المؤسسات الحكومية، حيث لم يعد هنالك وجود لتأخير في تنفيذ العمليات داخل المؤسسات الحكومية بسبب تطورها ولتوفّر الفرص أمام المؤسسات الحكومية لتقديمها للخدمات وعدم تأخرها.

المقدمة

أضحى التحوّل إلى تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية اليوم مطلباً ملحا لكل دولة تريد أنّ تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية ولا تتخلف عن نهضة ثورة المعلومات الحديثة. فتطوّر العالم من حولها، وتغيّر أدوات العمل في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والادارية، ونحوها، وإنقلابها من أدوات تقليدية عفا عنها الزمن إلى أدوات جديدة مستحدثة قوامها

تطبيقات تقنية نظم المعلومات والاتصال مع ما فيها من فوائد ومزايا، حيث استطاعت بمطالبتها التأثير على الحكومات قاطبة" وذلك من خلال ضرورة السعي وراء عجلة التطور لا محالة". ولهذا كان التحول نحو النمط الإلكتروني ذو أهمية كبيرة من خلال ما توفره من مزايا وإيجابيات، وما تتجاوزه من سلبات البيروقراطية والادارة التقليدية.

وإنّ هذا التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات الحديثة الذي عجل بظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية والذي أعتبر بمثابة اسلوب حديث في إدارة الدولة وتدبير الشأن العام من خلال التفاعل المباشر مع المواطنين والتقرب من احتياجاتهم عبر تمكينهم من الوصول للمعلومات، بعدما أصبحت الادارات الحكومية بمفهومها التقليدي محط إنتقاد كبير لما تعانيه من تضخم بيروقراطي وتعقيدات إدارية من حيث القوانين المتبعة، ناهيك عن ضعف في جودة الخدمات، وضبابية المعلومات، وغياب التواصل مع المواطنين.

أهمية البحث:

1- أنبثقت الأهمية العلمية للدراسة من أهمية الحكومة الإلكترونية التي أصبحت تشكّل مدخلا" جديدا" لتحسين مستوى الاداء في مختلف المؤسسات الحكومية وجودته وخاصة" أنّ هذه الحكومة لها علاقة وثيقة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة.

2- جاء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة ردا" على البيروقراطية، والهرمية التنظيمية، والاتصال من جانب واحد، وكذلك الحد من الفساد الإداري، والمحسوبية، وزيادة الشفافية، والانفتاح على العالم، ويمكن القول بأنّ أهمية الدراسة تحاول أن تضع حلولاً" للمشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق وبيان الابعاد المستقبلية للدراسة.

إشكالية البحث:

تنصب إشكالية البحث أساساً" في محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق والتي تحد من ذلك، وبهذا ستحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:-

- 1- ما أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق؟
- 2- ما هو واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في مؤسسة إستخراج البايومتري(بطاقة الناخب الوطنية) التابع للمفوضية العليا للانتخابات فرع صلاح الدين؟

فرضية البحث:

كلما استطاعت الدولة تبني آليات الحكومة الإلكترونية وتوظيفها بالشكل السليم، استطاعت من خلال تطبيقها لنمط الإلكتروني من القضاء على الفساد، والرشوة، والمحسوبية، وتخفيض التكاليف، وتبسيط الاجراءات، فضلا عن تحقيق الشفافية الادارية، وتحقيق النمط الإلكتروني وهو

ما يقودنا، الى وضع فرضية مفادها أن للحكومة الالكترونية دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، الخ، وبالتالي يقودنا نحو تحقيق الحكم الرشيد.

منهجية البحث

سوف نعتمد في هذه البحث بشكل أساسي على منهج التحليل الوظيفي، الأمر الذي يتيح معالجة وتحليل المشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق كمتغير أول ضمن الإشكاليات الهائلة، وتحليل ومعالجة المتغير الثاني المتمثل في توفر الحلول والمقترحات ومدى إمكانية إنجاز مشروع الحكومة الالكترونية بناءً على القيام بمسح للإجراءات والامكانيات الادارية ومختلف السياسات المتخذة في هذا الجانب .

هيكلية البحث

وتم تقسيم البحث الى مقدمة، ومبحثين، ويحتوي كل مبحث على مطلبين، حيث تضمن المبحث الاول التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، اما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة ميدانية لمؤسسة إستخراج البايومتري (بطاقة الناخب الوطنية) التابع للمفوضية العليا للانتخابات فرع صلاح الدين، وقد انتهى البحث بخاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق

تعدّ عملية الانتقال من نمط الادارة التقليدي في عمل المؤسسات إلى نمط الحكومة الالكتروني تحولاً في غاية التعقيد وشبيه بمخاطر المنعطفات الكبرى، إذ يشير العديد من الباحثين أنه على الرغم من هذه الأسباب لكن لا تبرر البقاء على الوضع التقليدي وعدم تغييره، فمن النادر إن تجد حالة تغيير بدون وجود مخاطر كبيرة وتجارب فاشلة تؤدي إلى التراجع في اساليب العمل داخل المؤسسات الحكومية لذلك يتطلب النظر إلى الحلول والتعلم من الاخطاء السابقة التي تؤدي إلى خسائر كبيرة للدولة لذلك يجب أن تسعى الحكومات الى زيادة تبادل المعلومات والبيانات بين المؤسسات والاجهزة التابعة للحكومة في العراق من أجل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية والتي من خلالها يتم تبسيط الإجراءات والعمليات الإدارية وإزالة الحواجز التي تعيق تطبيقها في العراق⁽¹⁾.

المطلب الاول: الإطار النظري للحكومة الالكترونية

لقد أصبح تعريف الحكومة الالكترونية ضرورة من أجل تحديد معنى الشيء بغير مساعدة الآخرين، ولأجل تجنب الوقوع في الخطأ عند التطرق إلى مفهوم الحكومة الالكترونية. وبإختصار يمكن القول بأن الحكومة الالكترونية تعني "إستخدام التقنيات المتقدمة عبر شبكات الانترنت في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"⁽²⁾.

تعريف الحكومة الالكترونية:

بعد إن تم تركيب كلا المفهومين السابقين (الحكومة والالكترونية) , يمكن الوصول بعدها إلى تعريف للحكومة الالكترونية، إذ تتباين تعريفاتها بتباين الزاوية التي يتم منها تعريف المصطلح فلا يوجد اجماع في الادبيات على تعريف محدد :

تعرف الحكومة الالكترونية بأنها: قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات, وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال, بسرعة ودقة عالية, وبأقل تكلفة عبر شبكات الانترنت مع ضمان سرية المعلومات المتناقلة , بأي مكان وزمان⁽³⁾.

تعريف الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الاشخاص والمؤسسات الحكومية والدولية:-

-تعريف الأمم المتحدة لعام 2016 للحكومة الالكترونية: بإنها إستخدام الانترنت والشبكات العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات للمواطنين⁽⁴⁾.

-عرفت المنظمة العربية للتنمية الادارية الحكومة الالكترونية: بإنها عملية أستخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجية المعلومات, مثل شبكات المعلومات العريضة, وشبكة الانترنت, وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول, والتي لديها قدرة على تغيير وتحويل العلاقة مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية⁽⁵⁾.

- وترى الحكومة العراقية في تعريفها للحكومة الالكترونية بأنها: إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني, فأنّ الحكم الرشيد أساس لتحقيق التطور في جميع الميادين وتحقيق رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة بين الافراد في المجتمع⁽⁶⁾.

-أما الاستاذ ميشال كاميرون أستاذ جامعة باريس عرف الحكومة الالكترونية بأنها: مؤسسة أو الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة, وخاصة الحاسبات الآلية وشبكات الانترنت التي توفر المواقع الالكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات, والخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطنين في المجتمع بشفافية وبكفاءة عالية وبعادلة عالية مع استهداف تحقيق الجودة وضمان السرية والأمن المعلوماتي, والاستفادة من معطيات التأثير المتبادل⁽⁷⁾.

لذلك فإنّ مهمة الحكومة هي وضع السياسة العامة للدولة وتحديد الأهداف العامة المراد تحقيقها, وهي مهمة ذهنية متجددة لا يستطيع العقل البشري القيام بها, أمّا العقل الالكتروني (الكمبيوتر), فيساعد على إعداد البيانات التي تساعد في رسم هذه السياسات, بحيث تنحصر مهمة القيادة السياسية على تنفيذ هذه السياسة العامة التي سبق وضعها, وهذه المهمة يتم وضعها بالطريقة الرقمية بدلاً من الطريقة التقليدية⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.

يسعى العراق للتحوّل نحو تطبيق الحكومة الالكترونية والذي أصبح جزءاً من عملية التحوّل نحو الاساسيات المستقبلية نتيجة ظهور ثورة المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة وتأثيرها المباشر على بقية دول العالم, ولكن في المقابل هذا لا يعني عدم وجود تحديات تقف أمام تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق, وبالرغم من وجود خطط استراتيجية من أجل الانتقال إلى تطبيق النمط الالكتروني في المؤسسات الحكومية إلا أنها ليس بالقدر الكافي التي تسمح بتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق بدون وجود تحديات أو معوقات ونتائج سلبية تقف أمام تطبيق النمط الالكتروني⁽⁹⁾ وأبرز هذه التحديات هي :

اولاً: المعوقات الإدارية

1- غموض مصطلح الحكومة الالكترونية:

يعدّ مصطلح الحكومة الالكترونية من المفاهيم الحديثة الظهور في البلدان العربية والعراق خاصة" لذلك فإنّ المفهوم يحمل في جعبته الكثير من الغموض, حيث إنّ الكثير من العاملين في المؤسسات الحكومية لا يستطيعون معرفة معنى الحكومة الالكترونية والسبب في ذلك يعود إلى عدم إطلاعهم أو بسبب جهلهم بمعرفتهم لمفهوم الحكومة الالكترونية, وعدم وجود ندوات ومؤتمرات توعوية تستطيع من خلالها الحكومة توضيح المعنى الحديث لمفهوم الحكومة الالكترونية المطبق في دول العالم المختلفة⁽¹⁰⁾.

2- محاولة عدم التغير:

نتيجة الجهل بمعرفة البيئة التكنولوجية الصحيحة تؤدي إلى إيجاد تحديات هامة تقف أمام التحوّل نحو النمط الالكتروني, حيث يواجه العديد من الموظفين التابعين للمؤسسات الحكومية الكثير من الصعوبات في التعلم على الاساليب التكنولوجية الحديثة والسبب يرجع إلى عدم وجود رغبة من قبل القيادة السياسية في تطوير وتغيير نمط الادارة التقليدية والتحوّل إلى النمط الالكتروني أو عدم وجود رغبة من قبل الموظف الحكومي بالتحوّل نحو النمط الالكتروني بسبب الفهم الخاطئ أو الخوف من المجهول كل هذه الامور تعتبر من النتائج السلبية التي تقف أمام تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق والبلدان العربية في المنطقة⁽¹¹⁾.

3- غياب القيادة الجادة والرؤية الشمولية:

-إنّ عملية التخطيط تعدّ الاداة الرئيسية لوضع الرؤية الحقيقية لإنشاء مشروع الحكومة الالكترونية التي يتم وضعها في وقت محدد ووفق مراحل وأهداف محددة, لذلك يعدّ عاملاً مهماً ترتكز عليها مهمة نجاح مشروع الحكومة الالكترونية, لذلك فإنّ التخطيط في العراق يحتاج إلى وضع سناريوهات لرسم مستقبل واقعي يتلائم مع التغيرات والتطورات في العالم المعاصر,

فالتخطيط السياسي غير الصحيح أو المتسرع يشكل خطراً كبيراً على المكونات الأساسية للحكومة الالكترونية في العراق مما يؤدي إلى إنهاء العمل في مشروعها⁽¹²⁾.

- يتطلب من صناع القرار السياسي والمهتمين في تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في أعلى المستويات في الدولة العراقية أن تكون لهم الرؤية الواضحة من حيث الشكل والمضمون، والتسلسل في تطبيق مشروع التحول وحسب أولويات التطبيق لأن الحكومة الالكترونية تختلف من حيث الشكل والنموذج، وحسب الظروف التي يتم إنشاء المشروع فيها، وليس بالضرورة القيام بتطبيق نموذج معين لدولة على دولة أخرى لأنه في هذه الحالة يجب مراعاة الفوارق، ومتطلبات التحوّل الخاصة⁽¹³⁾، لذلك يجب أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة يتم طرحها لكي يستطيع المواطن العراقي أدراك الابعاد الأساسية ويصبحوا جزءاً منها تفادياً عن معارضتهم عند بدء تنفيذ المشروع، وذلك من خلال العمل على رفع الوعي الشخصي لأفراد المجتمع للتحوّل إلى عناصر فاعلة في المجتمع الالكتروني وهنا لابد من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة⁽¹⁴⁾.

-أما على مستوى القيادة فإن قرار مشروع انشاء الحكومة الالكترونية يعد قراراً لا يمكن الاستهانة به، فهو من جانب أصبح ضرورياً في الحياة نتيجة التقدم الذي يشهده العالم المعاصر من تقدم تكنولوجي ومعلوماتي، وأصبح أمر واقع على الحياة البشرية من جانب آخر، لذلك يتطلب وجود قيادة قوية وقادرة على اتخاذ القرارات والالتزام طويل الامد من أجل إنجاح مشروع الحكومة الالكترونية وتجاوز التحديات والحوازر وتحقيق الاهداف والنهوض بمستوى العمل الحكومي للمؤسسات⁽¹⁵⁾، وهذا لا يتم إلا عن طريق قيادة قوية تستطيع القيام بالتحوّل بكل بساطة وتتمتع بكفاءة علمية في جميع الاختصاصات حتى يستطيعوا أن يستوعبوا التقدم التقني ليتم تحقيق الاهداف السياسية المرجو تحقيقها من أجل دفع خطوات الإصلاح والنجاح إلى الامام وتحقيق نتائج إيجابية من وراء تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية، كما يجب أن تكون هذه القيادة السياسية حازمة وأن تتوقع النكسات، والمعارضة، إلخ، من أشخاص لا يستطيعون فهم معنى وهدف إنشاء مشروع الحكومة الالكترونية وذلك لعدم إمتلاكهم الخبرات الكافية، مع ذلك يجب أن تتمتع الإرادة السياسية للقيادة الحاكمة، بالحنكة، والدراسة، والإصرار الدائم، والفهم الحقيقي، لكي تستطيع تجاوز المحن والصعاب لتحقيق النجاح أثناء عملية التحوّل لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية سواء في العراق أو البلدان العربية⁽¹⁶⁾.

ثانياً: المعوقات السياسية والقانونية

يعد وجود الإرادة السياسية الفاعلة في البلدان العربية عامة والعراق خاصةً بأعتبارها الداعم الأساسي اللازمة لإقناع الاجهزة الحكومية بضرورة تطبيق التقنيات الحديثة لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في العالم المعاصر، وعدم وجودها يؤدي إلى نتائج سلبية تحول دون تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق هذا من جانب⁽¹⁷⁾، ومن ناحية أخرى يعد غياب

البيئة القانونية الضرورية للتحويل نحو تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية من التحديات الاساسية التي تقف أمام التحويل، إذ إن عملية وضع قوالب قانونية للمعاملات الالكترونية من أجل تحديد المسؤوليات، وإسناد الواجبات وتحديد نوعية المعاملات، وصلاحيات الموظف، حيث يتم من خلالها وضع نصوص تشريعية وقانونية حديثة للمحافظة على الاجراءات وحججها القانونية ولضمان تطبيق الحكومة الالكترونية ونجاحها يتطلب وجود بيئة قانونية مناسبة (18).

ثالثاً: المعوقات البشرية

يعد العامل البشري من العوامل الاساسية من أجل تأسيس مشروع الحكومة الالكترونية في العراق لتطوير المجتمعات وفق الاساليب التكنولوجية الحديثة، إلا أن قلة الكوادر البشرية الغير المؤهلة من أجل التلائم مع المتغيرات العالم التكنولوجي وخاصة في العراق وبعض الدول العربية نتيجة عدم إمتلاكهم الخبرات الاساسية للتحويل نحو النمط الالكتروني ومن أبرز هذه التحديات (19) :

-الامية المعلوماتية:

يعاني العراق من امية كبيرة في التعامل مع الحاسب الآلي، حيث يحتاج عملية القضاء عليها إلى جهود كبيرة من قبل الجامعات، والمؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال إظهار أهمية الحاسب الآلي كعامل أساسي في تقدم الامم، إضافة إلى وضع خطط تثقيفية شاملة في سهولة استخدام الحاسب الآلي وإزالة التخوف منها وكذلك تطوير إمكانية المدربين وجعلهم أكثر مرونة في التدريب والتعليم في استخدام الأساليب التكنولوجية (20).

-العائق اللغوي:

فمن أهم المشاكل التي يعاني منها العراق هي عدم قدرتهم على التواصل الكامل مع شبكات الانترنت من خلال عدم إمتلاك موظفي المؤسسات الحكومية القدرة على التكلم باللغة الانكليزية التي تعتبر اللغة الاساسية للانترنت حيث إن أكثر من 80% من البوابات الالكترونية تكون باللغة الانكليزية، والتي يعد العامل الاساسي من أجل القيام بأنشاء مشروع الحكومة الالكترونية في العراق (21)، وهناك مجموعة من الاسباب تدفع إلى زيادة العائق اللغوي وهذه الاسباب هي (22):

-تزايد الفوارق الاجتماعية بين المجتمع وإنقسامه إلى فئات تمتلك أجهزة الحاسب الآلي وأخرى تفتقدها الذي أدى إلى إضعاف تطبيق الحكومة الالكترونية.

-ارتفاع الفقر وإنخفاض الدخل النقدي للفرد، أدى إلى ضعف التواصل عبر شبكات الانترنت.

-إشكالات البطالة المتنامية في المجتمعات المختلفة التي يمكن أن تتجم عن تطبيق الحكومة الالكترونية وحلول الآلة محل الانسان، هذا الاخير الذي يرفض التحويل الالكتروني خوفاً على الامتيازات والمناصب.

رابعاً: المعوقات المالية والتقنية

إنَّ تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق لا يقوم إلا على التطبيقات التقنية المرتبطة بثورة المعلوماتية القائمة على التحديث في كل شيء، وفقاً لأنظمة تقنية قوامها، أجهزة الحاسوب، وشبكات الاتصال، ونظم المعلومات المرتبطة بعضها ببعض الآخر، بطريقة تسمح بممارسة تطبيق التكنولوجيا عليها بما يخدم طالب الخدمات ومتلقيها وبما يحقق الادارة المنشودة في بيئة نظم المعلوماتي، وهذا يحتاج إلى توفير القدرات المالية حتى تتم عملية التحول من الادارة التقليدية إلى نمط الحكومة الالكترونية، لذلك فإنَّ تطبيق النمط الالكتروني يعدّ واقعاً علمياً، لذلك فإنَّ الكثير من الدول تواجهها صعوبات اقتصادية من الناحية المالية تؤدي الى توقف المشروع وعدم اكتماله⁽²³⁾. لذلك فإنَّ التطوير وعملية التغير والتحول إلى مشروع الحكومة الالكترونية في العراق يحتاج إلى وجود إستثمارات حكومية وإنَّ تتحمل كافة المتطلبات المتعلقة بتطوير، البنية الفنية، والموارد التشغيلية، لتوفير المعلومات، وإكمال تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية من أجل تحقيق تواصل بين الحكومة والجمهور من خلال تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع، لذلك فإنَّ عملية إقرار مشروع الحكومة الالكترونية أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى أن يتم رصد الكلفة المالية المتوقعة وفق رؤية واضحة عن طريق الموازنة المالية للدولة أو غيرها مع ضمان إستمرار تدفق الاموال من أجل إكمال مشروع الحكومة الالكترونية بكافة مراحله من أجل رفع الكفاءات، ومواكبة التطورات⁽²⁴⁾.

خامساً: معوقات أمن المعلومات:

إنَّ عدم الاقتناع بالنمط الالكتروني والخوف من التكنولوجيا يعدّ من التحديات الامنية التي تواجه تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في العراق والذي يؤدي إلى التهديد والمساس بالخصوصيات الأمنية التي ترتبط بالمؤسسات الحكومية التي تُقدم الخدمات الالكترونية إلى أفراد المجتمع العراقي⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة إستخراج البايومتري (بطاقة الناخب الوطنية) التابع للمفوضية العليا للانتخابات فرع صلاح الدين.

حيث لجأ الطالب في دراسته إلى الاستعانة ببعض الاساليب المنهجية وتقنياتها حتى يتمكن من جمع المعطيات اللازمة حول الظاهرة المدروسة وبالكيفية الدقيقة تلافيًا "للمعطيات التي ليست لها علاقة بموضوع الظاهرة المدروسة"⁽²⁶⁾، كما إنَّ لكل أسلوب منهجي تقنياته الخاصة به والتي يتم أدرجها في البحث العلمي حتى يسهل على الطالب عمله البحثي وبها يسير في طريق منهجي واضح لا يشوبه الغموض أو التداخل في جمع المعطيات الاجتماعية، وهنا على الطالب أن يحدد مجال الدراسة،

والادوات المنهجية اللازمة للبحث بشكل دقيق حتى يتجنب الخروج عن المسار العلمي الصحيح⁽²⁷⁾.

المطلب الاول: تحليل محاور الدراسة

تعدُ الدراسة الميدانية إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة، حيث سنقوم بعرض ما جمعناه من خلال إستمارة الاستبيان في جداول، ثم تحليلها، وتفسيرها ومناقشتها بناءً على المقابلة وعينات ميدانية أخذت من مجتمع جامعة تكريت، للحصول على النتائج المراد الوصول إليها وبلوغ الهدف الرئيسي من خلال النتائج المستخرج من استمارات الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية⁽²⁸⁾.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية:

1-مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مؤسسة إستخراج الوثائق البايومتري التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مكتب صلاح الدين البالغ عددهم 8 موظفين لكل مركز إضافة إلى مدير التسجيل البايومتري القائم على إصدار بطاقة الناخب الوطنية.

2-عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من فئات المختلفة تم اختيارها من ضمن مجتمع جامعة تكريت والمتكون من (بكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه). ونشير إلى إن عدد الاستمارات الموزعة على المواطنين في جامعة تكريت قدرت 50 إستمارة مقسمة على 14 كلية للتحليل والمعالجة.

3-المنهج المتبع في الدراسة الميدانية :

وقد أعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بإعتباره طريقة من طرق تحليل وتفسير، والتي تقوم على تصوير ما هو كائن أي الوضع الراهن فهو يصف خصائصها ومركباتها، ويصف العوامل المؤثرة، كما أنه يعدّ شكلاً "مناسباً" لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً، عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وإيجاد العلاقة بينها وبين الظواهر المختلفة من أجل الوصول إلى نتائج تساهم في فهم الواقع وتطويره⁽²⁹⁾.

4-أساليب جمع البيانات: لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام الأساليب التالي في جمع المعلومات والبيانات والتي تخدم جوهر الموضوع⁽³⁰⁾:

أ-الملاحظة: تعتبر من أهم الادوات التي تستخدم في البحث العلمي ومصدراً أساسياً للحصول على المعلومات اللازمة لموضوع البحث، فهي عبارة عن توجيه للحواس ومراقبة سلوك معين في الواقع ومعرفة العلاقات التي ترتبط بها.

ب-المقابلة: تعتبر من أكثر الوسائل لجمع البيانات الميدانية، حيث يقوم الدارس بإدارة حوار مع من يقابله وتوجيه أسئلة بطريقة معينة لجمع الآراء والافكار والتعرف على الرغبات.

"ولقد تم الاستعانة بهذه الآداة البحثية في أجراء مقابلات مع موظفي المفوضية العليا للانتخابات مكتب صلاح الدين, من خلال مجموعة أسئلة طرحة على موظفي المفوضية المدرجة أدناها:

- 1- بلال عدنان موسى مدير مركز التسجيل البايومترية/تكريت الاولى رقم (1441)
- 2- عمار حسين علي مدير مركز التسجيل البايومترية/تكريت الثانية رقم(1442)
- 3- سعد جديع بردي مدير مركز التسجيل البايومترية/تكريت الثالث رقم(2442)

ج-الاستبيان: هو مجموعة من الاسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة ببعضها البعض الآخر بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الدارس بضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثه.

ثانياً: مؤسسة إستخراج الوثائق البايومتري(بطاقة الناخب الوطنية):

يتولى مدير مركز التسجيل البايومتري بتنشيط الاعمال الموكلة إليه تحت أشرف مدير عام مكتب محافظة صلاح الدين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات, حيث يحتوي كل مركز على عدد من الموظفين يساعدون مدير المركز في القيام بهذه المهام كلاً حسب إختصاصه بدايةً من أستلام الوثائق الخاصة بالمواطنين لإصدار بطاقة الناخب والتدقيق فيها, ثم القيام بعملية حجز البيانات, إلى غاية تسليم الوثائق البايومترية (بطاقة الناخب الوطنية) (31).

وقد تم العمل فعلياً في هذه المؤسسة من أجل إصدار بطاقة الناخب الوطنية في تاريخ 2014\1\1, أما في مطلع عام 2017 قد بدأ العمل على تحديث بطاقة الناخب الوطنية وذلك من خلال القيام بتغيير شكل هيئة البطاقة وإضافة صورة شخصية لكل مواطن (32).

شكل (6) بطاقة الناخب الوطنية



المصدر: مكتب المفوضية العليا للانتخابات في العراق, بطاقة الناخب, تاريخ الاطلاع 2018\7\14, متاح على الرابط ww.ihedq

شكل (7) جهاز الفرز والعد (الماسح الضوئي)



المصدر: مكتب المفوضية العليا للانتخابات في العراق, جهاز الفرز والعد, تاريخ الاطلاع 2018/7/14, متاح على الرابط www.ihcq.gov.iq

ثالثاً: تحليل البيانات العامة:

الجدول رقم (1) توزيع افراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	25	50%
انثى	25	50%
المجموع	50	100%

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارات.

حيث نستطيع القول من خلال ملاحظة الجدول بأن هنالك تساوى في عدد الذكور والاناث بنسبة 50% لكلا الطرفين, وكل جنس قد أعطى رأيه حسب وجهة نظره.

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الفئات	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	27	54%
بين 30 و 40 سنة	7	14%
بين 40 و 50 سنة	9	18%
اكثر من 50 سنة	7	14%
المجموع	50	100%

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارات

تبين لنا من خلال الجدول غلبة فئة الشباب الذي يبلغ أعمارهم أقل من 30 سنة والتي قد بلغت بنسبة 54%, عن الفئات التي تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 40 سنة بنسبة 14%, وكذلك من الفئات التي تتراوح اعمارهم ما بين 40 و 50 سنة بنسبة 18%, في حين نجد بأن نسبة الفئات التي تكون أكثر من 50 سنة تتراوح بنسبة 14%, هذا يدل على أنَّ غالبية رأي العينة المستطلعة تتكون من فئة الشباب.

الجدول رقم (3) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	12	24%
ماجستير	20	40%
دكتوراه	18	36%
المجموع	50	100%

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارات.

تبين من خلال الجدول إنَّ الفئات الغالبة من بين الفئات الجامعية هي فئة الماجستير التي قدرَّت بنسبة 40% عن بقية الفئات الاخرى في المجتمع الجامعي, وتليها فئة الدكتوراه التي تقدر بنسبة 36%, أما فئة البكالوريوس فكانت 24% عن بقية الفئات الأخرى في المجتمع الجامعي.

جدول رقم (4) توزيع افراد العينة حسب مدى معرفته بالحكومة الالكترونية

مدى المعرفة بالحكومة الالكترونية	التكرار	النسبة %
مرتفعة	8	16%
متوسطة	30	60%
منخفضة	7	14%
منعدمة	5	10%
المجموع	50	100%

المصدر: من تصميم الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارات.

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه إنَّ نسبة المعرفة بالحكومة الالكترونية متوسطة لدى غالبية أفراد مجتمع العينة التي قدرت نسبتهم 60% في حين نجد إنَّ نسبة 16% مرتفعة, و 14% منخفضة, 10% منعدمة في معرفة الحكومة الالكترونية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

حيث تم الاعتماد في إستمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة ببعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليها الطالب بضوء موضوعه والمشكلة التي إختارها لبحثه الموسوم⁽³³⁾.

اولاً: تحليل نتائج الاستثمارات:

وفي ضوء ما تقدّم سنحاول تحليل نتائج أسئلة إستمارة الاستبيان التي تم وضعها من خلال الأهداف التي يسعى إليها تطبيق الحكومة الالكترونية من خلال الآتي:

الجدول رقم (5) المحور الاول: متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في مؤسسة استخراج الوثائق البايومترية التابع للمفوضية العليا للانتخابات في محافظة صلاح الدين لأجل إصدار بطاقة الناخب الوطنية.

م	الفقرات	التكرار	درجة التوافر				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		النسبة %	كثيرا	غالبا	احيانا	نادرا		
1	وجود دعم من قبل القياد العليا لسياسة التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق.	ك	16	30	3	1	12,5	13,42
		%	32	60	6	2		
2	توفر الميزانية الكافية لتطبيق الحكومة الالكترونية.	ك	15	20	10	5	12,5	6,45
		%	30	40	20	10		
3	اعتماد استراتيجية للتحول التدريجي نحو تطبيق الحكومة الالكترونية .	ك	20	18	8	4	16,66	7,72
		%	40	36	16	8		
4	ان الحكومة الالكترونية بذلت جهدا في تبسيط الاجراءات في اصدار بطاقة الناخب الوطنية.	ك	40	8	2	صفر	12,5	20,42
		%	80	16	4	صفر		
5	هنالك تطور في اجراءات العمل الاداري كي تتوافق مع تطبيقات الحكومة الالكترونية.	ك	18	12	14	6	12,5	5
		%	36	24	28	12		
6	ان السبب الرئيسي في التحول من الادارة التقليدية الى الحكومة الالكترونية هو:							
أ	كثرة القوانين وانعدام المرونة في التنفيذ.	ك	25	12	10	3	12,5	9,18
		%	50	24	20	6		
ب	التكلفة المالية العالية في استخراج الورق.	ك	20	8	7	15	12,5	6,13
		%	40	16	14	30		
ج	نقص الامكانيات البشرية المؤهلة.	ك	26	11	7	6	12,5	9,25
		%	52	22	14	12		
المتوسط العام								
9,69	13,02							
المجموع								

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على تحليل بيانات الاستمارة.

-تحليل الجدول:

من خلال نتائج الموضح أعلاه في الجدول يتضح إنَّ هنالك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة الدراسة على توافر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في مؤسسة التسجيل البايومتري التابع للمفوضية العليا للانتخابات, والتي تتراوح ما بين موافقتهم بدرجة متوسط على توافر بعض متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في مراكز التسجيل البايومتري, وموافقتهم بدرجة عالية على توافر متطلبات التطبيق, حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (6,13 الى 13,42), وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئات الثانية والرابعة من فئات المقياس الرباعي, واللتيين تشيران إلى (درجة متوسطة, ودرجة عالية) على التوالي اداة الدراسة, مما يتضح التفاوت في موافقة افراد عينة الدراسة على توافر متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في مراكز التسجيل البايومتري لإصدار بطاقة الناخب الوطنية ومن هنا نستنتج إنَّ الحكومة الالكترونية تمتلك دوراً أساسياً في تحسين مستوى عمل مؤسسة إستخراج الوثائق البايومتري لما تملكه من تكنولوجيا جديدة وأدوات حديثة تسهل عملية إصدار بطاقة الناخب وتوفر السرعة وتقلل التكلفة, لذلك سيتم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة ومن حيث اهميتها كالتالي:-

- جاءت الفقرة رقم (1): وجود دعم من قبل القيادة العليا السياسة التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق بالمرتبة الاولى, من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة غالباً " بمعدل (13,42), حيث تشير نتجية الجدول أعلاه أنَّ اهتمام القيادة العليا لأجل التحول الى النمط الحكومة الالكترونية جاء بشكل ليس كبير وانما جاء بشكل متوسط وهذا ما تشير اليه نتائج مجتمع الدراسة.

-جاءت الفقرة رقم (2): توفر الميزانية الكافية لتطبيق الحكومة الالكترونية بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة غالباً " بمعدل (6,45) وهذا يعني إنَّ تطبيق الحكومة الالكترونية لا يلقي اهتماماً كافياً من قبل القيادة السياسية, نتيجة عدم توافر الميزانية الكافية لأجل التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية.

-جاءت الفقرة رقم (3): إعتداد إستراتيجية للتحول التدريجي نحو تطبيق الحكومة الالكترونية", بالمرتبة الثالثة, من حيث موافقة عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمعدل (7,72), وتشير نتيجة الدراسة إنَّ إعتداد إستراتيجية من أجل التحول إلى النمط الالكترونية بدرجة كبيراً " حسب موافقة أفراد مجتمع العينة .

الجدول رقم (6) المحور الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في مؤسسة الوثائق البايومترية التابع للمفوضية العليا للانتخابات في محافظة صلاح الدين لأجل إصدار بطاقة الناخب الوطنية .

م	الفقرات	التكرار	درجة التوافر				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			النسبة %	كثيرا	غالبا	احيانا		
1	غياب الانظمة واللوائح المنظمة للعمل الالكتروني .	ك	40	5	3	2	12,5	18,37
		%	80	10	6	4		
2	صعوبة استيعاب التنظيم الاداري الحالي لتقنيات الحكومة الالكترونية	ك	38	7	2	3	12,5	17,13
		%	76	14	4	6		
3	ضعف نظام الحوافز الذي يشجع العاملين على تطبيق الحكومة الالكترونية.	ك	41	5	3	1	12,5	19,07
		%	82	10	6	2		
4	ضعف تاهيل العاملين وتدريبهم على تطبيق الحكومة الالكترونية	ك	38	7	4	1	12,5	17,17
		%	76	14	8	2		
5	مقاومة التغيير من قبل العاملين وعدم تعاونهم لتطبيق الحكومة الالكترونية.	ك	42	6	2	صفر	16,66	19,82
		%	84	12	4	صفر		
6	تدني مواصفات البنية التقنية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية	ك	34	8	6	2	12,5	14,54
		%	68	16	12	4		
المتوسط العام								
المجموع								
17,68 13,19								

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على تحليل بيانات الاستمارة.

-تحليل الجدول:

ويتضح لنا من خلال النتائج في الجدول السابق بأن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على وجود تحديات تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في مركز التسجيل البايومتري لإصدار بطاقة الناخب في محافظة صلاح الدين بدرجة (16,66) وهي درجة تقع بين الفئة الثانية والفئة السادسة من فئات المقياس الرباعي بين (14,54 إلى 18,37) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار بدرجة عالية على اداة الدراسة, حيث تراوحت متوسطات موافقتهم وجود تحديات تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في مراكز التسجيل بين (12,5 إلى 16,66), مما يوضح بأن فئات افراد العينة يوافقون بدرجة عالية على وجود تحديات أو معوقات تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في مراكز التسجيل البايومتري التابع للمفوضية العليا للانتخابات مكتب صلاح الدين, لذلك سيتم

ترتيبها تنازليا" حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة ومن حيث أهميتها كالتالي:-

-**جاءت الفقرة رقم (3):** ضعف نظام الحوافز الذي يشجع العاملين على تطبيق الحكومة الالكترونية، بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية بمعدل (19,07)، بالتالي إنَّ عدم وجود الحوافز التي تشجع العاملين على تطبيق النمط الالكتروني، مما يجعله حاجز امام تطبيق الحومة الالكترونية في العراق.

-**جاءت الفقرة رقم (4):** ضعف تأهيل العاملين وتدريبهم على تطبيق الحكومة الالكترونية بالمرتبة الرابعة، من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة عالية بمعدل (17,17)، ويتبين من خلال النتائج إنَّ هنالك تراجع بمستوى تأهيل العاملين التي تؤدي إلى ضعف قدرات العاملين على التطبيق مما يحد من مشاركتهم في تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية.

-**جاءت الفقرة رقم (5):** مقاومة التغيير من قبل العاملين وعدم تعاونهم لتطبيق الحكومة الالكترونية، بالمرتبة الخامسة، من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة عالية بمعدل (19,82)، حيث تشير نتيجة الدراسة كما هو مبين في الجدول إلى إنَّ هنالك مقاومة للتغيير من قبل العاملين، وعدم تعاونهم لتطبيق الحكومة الالكترونية، الذي يزيد من صعوبة التطبيق، وخاصة إنَّه يعتمد بصورة رئيسية على مشاركة الرؤوسين لتطبيق الحكومة الالكترونية داخل المؤسسات الحكومية في العراق.

الجدول رقم (7) المحور الثالث: تقديم الحلول والمقترحات التي ساعدت على نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية وتجاوز الصعوبات التي تحد من ذلك.

م	الفقرات	التكرار النسبة %	درجة التوافر				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			كثيرا	غالبا	احيانا	نادرا		
1	انت راض عن انجازات الحكومة الالكترونية.	ك %	20 40	16 32	12 24	2 4	12,5	7,72
2	يوجد اخطاء على مستوى الوثائق المستخرجة.	ك %	25 50	10 20	8 16	7 14	12,5	8,42
3	ان تطبيق الحكومة الالكترونية وتقديم الخدمة يماثل الدول المتقدمة.	ك %	5 10	8 16	30 60	7 14	12,5	11,73
4	هنالك خدمة فورية محققة.	ك %	15 30	10 20	22 44	3 6	12,5	8,02
5	تحقق اسلوب الادارة بلا ورق.	ك %	5 10	8 16	12 24	25 50	12,5	8,81

6	ادى تطبيق الحكومة الالكترونية في المفوضية العليا للانتخابات لاصدار بطاقة الانتخاب الوطنية الى						
أ	تحسين مستو الفعالية.	ك	30	12	6	2	12,36
		%	60	24	12	4	
ب	سرعة الاستجابة الى الطلبات.	ك	20	15	11	4	6,75
		%	40	30	22	8	
ج	رفعت مستوى الاداء.	ك	22	7	9	12	6,65
		%	44	14	18	24	
	المتوسط العام						
	المجموع						
	8,80						
	21,3						

المصدر:- من تصميم الباحث بالاعتماد على تحليل بيانات الاستمارة.

-تحليل الجدول:

ويتضح لنا من خلال النتائج في الجدول أعلاه بأنَّ هنالك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة للحلول والمقترحات التي ساعدت على تطبيق الحكومة الالكترونية في مركز التسجيل البايومتري في محافظة صلاح الدين, حيث أنَّ الأفراد العينة يؤيدون بدرجة متوسط الحلول والمقترحات التي ساعدت على نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية وتجاوز الصعوبات التي تحد من ذلك حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (8,42 إلى 11,73) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة على التوالي والتي تشير إلى أداة الدراسة .

ثانياً:"تحليل نتائج المقابلة:

لقد تم إجراء مقابلة مع الموظفين المسؤولين عن مركز التسجيل البايومتري التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مكتب صلاح الدين في مركز تكريت الأولى رقم (1441)⁽³⁴⁾, ومركز تكريت الثانية رقم (1442)⁽³⁵⁾, ومركز تكريت الثالث (2442)⁽³⁶⁾, وقد أجريت المقابلة في المكتب يوم الاثنين 2018\5\22, من الساعة 10 صباحاً حتى الساعة 12 ظهراً, وقد طرحت عليهم مجموعة من الاسئلة وقد اجابوا عنها كالاتي :

اسئلة المقابلة :-

1-هل يوجد إفتقار للعنصر البشري المدرب على تطبيق الحكومة الالكترونية؟

ج/نعم يوجد إفتقار في العنصر البشري بنسبة 50%.

2-هل توجد دورات تدريبية فعالة ؟

ج/نعم توجد دورات تدريبية فعالة ومكثفة.

3-هل تتوفر أحدث الاجهزة اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية وما هي ؟

ج/نعم توفرت أجهزة التحقق لقراءة بطاقة الناخب الالكترونية, وأخذ بصمة الاصابع, وتم توفير في هذه المرحلة الاخيرة أجهزة تسريع النتائج, وجهاز المحطة على مستوى محطة الاقتراع, وجهاز المركز على مستوى مركز إقتراع كامل.

4-هل وفرت الحكومة الالكترونية الجهد والوقت؟

ج/نعم وفرت الحكومة الالكترونية الجهد والوقت.

5-هل نظام الحكومة الالكترونية أكثر كفاءة من نمط الادارة التقليدية؟

ج/نعم تعتبر الحكومة الالكترونية أكثر كفاءة من النمط التقليدي.

6-هل ساهمت الحكومة الالكترونية في زيادة رضا لدى الموظفين والمواطنين؟

ج/ لا أعتقد تم إرضاء جميع الموظفين والمواطنين في الوقت الحالي.

7-هل قللت من معدلات الأخطاء؟

ج/نعم بالتأكيد لكل عملية انتخابية تظهر لنا أخطاء وسلبيات في العمل يتم معالجتها في الانتخابات التي تليها.

الخاتمة والاستنتاجات

أضحت الحكومة الالكترونية واقعاً ملموساً وامتداداً طبيعياً للثورة التكنولوجية التي أصبحت مجمع للمعلومات وخاصةً شبكة الانترنت, وقد وجدت كثير من دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال حلولاً جيدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية جهود الادارة العامة ومدخلاً جديد يمكن من خلالها تحقيق نقلة نوعية لتلك الادارات وزيادة كفاءة وفعالية أدائه.

ومن هذا المنطلق, جاءت الدراسة الحالية للخوض في هذا الموضوع, ومحاولة معالجة الاشكالية التي مفادها إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق: الحلول والافاق المستقبلية, حيث كان الباحث يسعى إلى إبراز أهم الآثار التي يمكن أن تتولد جراء إنتقال الادارات العامة بمفاهيمها وأساليبها إلى الفضاء الالكتروني, بغية فسخ المجال لتبني نموذج الحكومة الالكترونية وانهاء العمل بالأساليب التقليدية التي لا تتماشى مع طبيعة العصر ومتطلبات التقدم.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها بما يلي:-

الاستنتاجات:

1- تعتبر الحكومة الالكترونية فكرة جديدة وثقافة متطورة قائمة على الخبرة الطويلة للإدارة, وتعمل في بيئة متغيرة ومتجددة من خلال إعتمادها على إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال, وإدارة المعرفة كموجه نحو تحقيق الاهداف.

2-تعتبر الحكومة الالكترونية المدرسة الأحدث في الادارة, وهي الدليل على قدرة الادارة لاستيعاب المستجدات والتطورات والصمود في ظل وجود المتغيرات مهما بلغ مداها وتأثيرها.

3-تعد الحكومة الالكترونية أهم وسائل الاصلاح للأداء الحكومي في العراق، ومدخل إداري متكامل، حيث تسعى للتخلص من مساوئ العمل الاداري التقليدي بإستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4-يمكن اعتبار الحكومة الالكترونية مطلباً " ملحا" للإدارات الحكومية الباحثة عن الكفاءة والفاعلية في تنفيذ مهامها، حيث إنّ محدودية الموارد وزيادة الطلب على الخدمات العامة في تزايد ولا بد من مواجهة ذلك بطرق أكثر كفاءة.

5-يساعد مشروع الحكومة الالكترونية في العراق على تخفيض الانفاق الحكومي والتكاليف المباشرة، وتحقيق التنسيق بين المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض الآخر، والانفتاح على العالم الخارجي، وخفض الوقت، والعمالة، والتقليل من هرمية المستويات الإدارية.

التوصيات:

1-إعتماد الخبرة واليد العاملة العراقية في بناء أسس الخدمة الالكترونية وخاصة" في مجال الاتصالات وعدم إطلاق اليد للشركات الاجنبية في نصب وصيانة الاتصالات.

2-تشجيع المهندس العراقي في مجال هندسة الحاسبات وإلغاء قدر المستطاع كل تغذية من قبل هذه الاجهزة للشركات المصنعة وخاصة الاجنبية، وذلك لضمان عدم تسرب المعلومات الحكومية المهمة والخاصة ببلدنا.

3-نشر ثقافة المعلوماتية بتوفير أجهزة الحاسوب وتمكين المواطن من الاشتراك في شبكة الانترنت وهذا عن طريق تخفيض التكاليف وجعلها في متناول المواطنين للقضاء على مشكلة الامية الرقمية.

4-بناء نظام تحفيزي مادي، ومعنوي يشجع المؤسسات والافراد على الإستفادة من خدمة الحكومة الالكترونية على تطبيقها.

5-وضع برامج وخطط إستراتيجية تتماشى مع التكنولوجيات الحديثة والمتطور والسهر على تنفيذها لتطبيق حكومة الالكترونية تتماشى مع المقاييس العالمية.

- (1) نقلا عن عبان عبد القادر، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية الإدارة والاقتصاد في الجزائر، (بسكرة، 2016)، ص 110
- (2) Lgnaclo criado, and Cerman Ramilo, "E-government Paratic; web citizen in Spanish", the internation journal of public sector management, voi 16 (Spanish, 2003), p30..
- (3) عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2008)، ص 35
- (4) محمد البدر، "متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية في سورية"، منشور في مجلة دمشق الأكاديمية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 5 (دمشق: 2010)، ص
- (5) عبد الحميد بسيوني، الحكومة الإلكترونية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 45.
- (6) نقلا عن مريم خالص، "الحكومة الإلكترونية"، منشور في مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخاص 12، (بغداد: 2013)، ص 15.
- (7) عادل غزال "مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى تطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013" منشور في مجلة المطالعة العامة في الجزائر، العدد 34، (وهران: 2013)، ص 25.
- (8) هدى محمد عبد العال، التطور الإداري والحكومة الإلكترونية، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2006)، ص 115.
- (9) علاء حسين التميمي، "إدارة المرافق العامة في ظل الحكومة الإلكترونية"، منشور في مجلة المعهد العربي الثقافي، إدارة الأعمال، م 3، عدد 3، (الأردن: 2007) ص 165.
- (10) أحمد موسى العوادات، "المعوقات والصعوبات التي تخول جون تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية"، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة أربد في الأردن، (عمان: 2010)، ص 25
- (11) ندى بدر جراح، شيماء سعدون محمود، "الحكومة الإلكترونية في العراق الواقع والمشاكل التطبيق في العراق"، منشور في مجلة الخليج العربي، م 40، العدد 3-4، (بغداد: 2012)، ص 130.
- (12) مها مرزوق عايض العنابي، "أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مستوى واداء العاملين دراسة ميدانية على جامعة الملك عبد العزيز"، منشور في مجلة الدراسات العليا كلية الإدارة واقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، (الرياض: 2007)، ص 100.
- (13) Franciscoa, Road map for E-government in the deveorpomat, (working groub, 2002), p9.
- (14) اسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبى، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الثقافة، 2013)، ص 72.
- (15) المصدر نفسه، ص 76.
- (16) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل ثورة العلمية والتكنولوجية، (دمشق: دار رسلان، 2011)، ص 305.
- (17) علاء حسين التميمي، "إدارة المرافق العامة في ظل الحكومة الإلكترونية"، مصدر سبق ذكره، ص 165.
- (18) شمس الدين ضاري كامل الدليمي، "الحكومة الإلكترونية في الإصلاح السياسي: دبي نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015)، ص 105.
- (19) انور يحيى، (الحكومة الإلكترونية بين التحديات والمخاطر)، منشور في مجلة الإلكترونية كلية العلوم السياسية، العدد 20، (بيروت: 2015)، ص 15.
- (20) بوزيد خديجة اسيا، "تقودي فطيمة، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مزاب- كلية العلوم السياسية في الجزائر، (ورقلة، 2016)، ص 55.
- (21) فهد محمود المعمرى، "الحكومة الإلكترونية: الواقع والتحديات"، مؤتمر مسقط، 2010، ص 15.
- (22) فهد محمود المعمرى، "الحكومة الإلكترونية: الواقع والتحديات"، المصدر نفسه، ص 16.
- (23) تركي بن فهد بن طالب، "دور التنمية الموارد البشرية في تفعيل الحكومة الإلكترونية في امانة الرياض"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010)، ص 32.
- (24) مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، (دمشق: دار رسلان، 2011)، ص 301-302.

- (25) محمد صالح المناهلي، "تقييم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة للاقامة وشؤون الاجانب بأمانة ابو ظبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: كلية الادارة والاقتصاد - قسم ادارة اعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2011)، ص38.
- (26) فاطمة عوض صابر، اسس ومبادئ البحث العلمي، (مصر : دار النش والاشعاع الفنية، 2002)، ص97.
- (27) عبدالنور ناجي، منهجية البحث السياسية، (عمان دار اليازوري، 2011)، ص65.
- (28) فاطمة عوض صابر، اسس ومبادئ البحث العلمي، مصدر سبق ذكره، ص99.
- (29) عبدالنور ناجي، منهجية البحث السياسية، مصدر سبق ذكره، ص65.
- (30) مصدر سبق ذكره، ص70.
- (31) مقابلة شخصية: بلال عدنان موسى الصميدعي، مدير مركز تسجيل البايوميتري/ تكريت، مقابلة اجرها الباحث في مركز تكريت الاولى رقم 1441، في الساعة 10:00ص، من يوم الاثنين المصادف 2018/5/22.
- (32) مقابلة شخصية: عمار حسين محمد، مدير مدير مركز تسجيل البايوميتري/ تكريت، مقابلة اجرها الباحث في مركز تكريت الاولى رقم 1442، في الساعة 11:00ص، من يوم الاثنين المصادف 2018\5\22.
- (33) عبدالنور ناجي، منهجية البحث السياسية، مصدر سبق ذكره، ص76.
- (34) مقابلة شخصية: مع مدير مركز تسجيل البايوميتري (بلال عدنان موسى)، مصدر سبق ذكره.
- (35) مقابلة شخصية: مع مدير مركز تسجيل البايوميتري (عمار حسين علي)، مصدر سبق ذكره.
- (36) مقابلة شخصية: سعد جديع بردي، مدير مركز تسجيل البايوميتري/ تكريت، مقابلة اجرها الباحث في مركز تكريت الثالث رقم 2442، في الساعة 12:00ص، من يوم الاثنين المصادف 2018\5\22.